

أوراق
البدائل

الدساتير وعمليات التحويل الديمقراطي



منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives



بيل كيسان *Bill Kissane*

أستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد (LSE)

مؤسسة ويست مينستر للديمقراطية

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤، الطابق الرابع، ٥ شارع المساحة، الدقي، القاهرة (ج.م.ع)

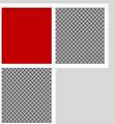
Website: www.afaegypt.org

Mail: info@afaegypt.org

Telefax: +202-37629937

Twitter: AFAalternatives

Facebook : <https://www.facebook.com/AFAalternatives>



الدراسات وعمليات التحوّل الديمقراطي

بيل كيسان *Bill Kissane*

أستاذ مدرسة لندن للاقتصاد (LSE)

مؤسسة ويست مينستر للديمقراطية



هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمانار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

قائمة محتويات

٣	مقدمة
٣	بدايات جديدة
٤	"الثورات الديمقراطية" ومراحل التحول "المتفق عليه"
٥	مجالات ثلاثة للسياسات
٩	الحالة التركية
١٠	جدول: دساتير قد تكون مفيدة في مجالات مختلفة
١١	توصيات
١٣	المراجع



نشر وتوزيع



رقم الإيداع: ٢٠١١/ ١٨٥٣٨

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

مقدمة

يوجد في العالم حوالي مائتي دستور مكتوب، ومعظمها كتب في الثلاثين عاما الأخيرة. سيزداد عدد الدساتير لأنها أصبحت جزءاً ضرورياً من عملية التحول الديمقراطي في معظم مناطق العالم. تعبر الدساتير عن الأمل في تغير عظيم، لكن قليل منها ينجح في تحقيق هذا بالفعل. إن المثل الديمقراطية العليا هي نفسها في كل مكان تقريباً، لكن النجاح الدستوري الفعلي أمر مراوغ. وعلينا أن نحذر عند استقاء الدروس من قصص النجاح السابقة من أن نظن أن الديمقراطية يمكن بسهولة أن تتحقق عن طريق الصياغة المتقنة. فالأنظمة السياسية عادةً ما تمزج بين أفكار دستورية مأخوذة من التقاليد الملكية والديمقراطية والليبرالية والجمهورية والقومية والدينية أيضاً. ونحن نستخدم مصطلحات مثل "ترسخ الديمقراطية" في سياق عمل هذا المزيج. لهذا، ليس هناك "نموذج" لمصر فهناك مزيج معين يجب إيجاده لكل مجتمع. يلخص هذا التقرير الأدبيات الأكاديمية وثيقة الصلة بالموضوع ويعرض الموضوعات الأساسية. ويبدأ بإظهار أن الدساتير تعتبر العلامة على البدايات الجديدة في المجتمعات، وينتهي بتوصيات محددة. ويشير إلى عدة حالات، ويتناول الحالة التركية بالتفصيل. ويقترح جدول قصير في النهاية بعض الدساتير التي يمكن الاستفادة منها.

بدايات جديدة

يمكن أن تصبح الدساتير بدايات جديدة بمعنيين اثنين. فباعتبارها "علامات رمزية" على تحول جوهري في حياة الأمم، تدشن الدساتير بدء أنظمة جديدة (أكرمان Ackerman ١٩٩٧)، لكنها تعيد تنظيم السلطة أيضاً. وقد قيل بخصوص أوروبا الشرقية إن ما حفز واضعي الدستور هناك هو الخوف من الأنظمة السابقة والأمل في المستقبل أيضاً. فكان لدساتيرها أهمية رمزية في التبرؤ من الماضي والتعهد بمستقبل أفضل للدولة. لكن المستقبل يجب تأمينه بشكل عملي، فمن يصيغون الدستور يقومون بهذا في ظل عملية حية غير ثابتة، وذلك لأن الماضي لا يقدم لنا بوضوح برنامج العمل الذي يجب أن نعمل عليه في المستقبل، والنظام الشيوعي منع تطور الأفكار البديلة (إلستر Elster وآخرون ١٩٩٨). إن هذه المهمة تتطلب التعلم من الخبرات السابقة. لكن الأدوار الرمزية والعملية للدساتير تم الجمع بينها بطرق مختلفة في مراحل التحول المختلفة.

(١) إن الغالبية العظمى من الدول التي تخلصت من الاستعمار تبنت دساتير جديدة، وفيها تم شجب الماضي الاستعماري والترحيب بميلاد الأمة الجديدة (فيما بعد الاستعمار). لكن النجاح العملي كان مرهوناً بالقدرة على التعامل مع التعددية العرقية والدينية. (٢) كانت الشعور بالكارثة كامناً وراء ميلاد القانون الأساسي الألماني عام ١٩٤٩، فقد تم شجب الماضي النازي، وصار من غير الممكن قانوناً تغيير الطبيعة الديمقراطية للدولة، وتم النص على أن تقوم محكمة دستورية قوية بحماية عدد من الحقوق المقدسة. ومن ثم، كان المنهج المتبع عبارة عن مبدأ "ألا يتكرر ذلك أبداً". (٣) بدأت مراحل التحول في دول أخرى مع وجود نظام سلطوي قائم ومتماسك. فقد أحدث الدستور الأسباني مثلاً قطيعة رمزية مع الماضي، لكنه سمح بحدوث تحول متفق عليه وهو ما جعل نطاق التغيير مقيداً. لقد طمأنت عملية الصياغة (حيث اشتركت

كل الأحزاب الرئيسية في اللجنة) والمؤسسات الجديدة المخولة حماية الحريات المدنية الحرس القديم من أنهم لن يتعرضوا لأي انتقام. لقد تم شجب عقيدة فرانكو ومبادئه وليس أتباعه. (٤) فقدت العديد من الدول الخارجية من الشيوعية استقلالها بعد ١٩٣٩. وفيما بعد ١٩٨٩، تم شجب ماض (الماضي الشيوعي) واستعادة وإحياء ماض آخر (الماضي القومي). عمليا، أعدت الدساتير لعملية تحول ثلاثية: نحو الاستقلال ونحو اقتصاد السوق ونحو الديمقراطية دون وجود سوابق لها في هذا. (٥) وأخيراً، كتبت عدة دساتير في مجتمعات خارجة من حرب أهلية. وفيها تم شجب الماضي العنيف والترتيب لمرحلة الانتقال نحو السلم، وقيام مؤسسات بعينها بالترتيب لحالة التعايش بين من كانوا أعداء في السابق. كانت أنظمة المشاركة في السلطة إحدى الخيارات. وربما وقعت حالات تداخلت فيها أنماط التحول هذه. وهناك أكثر من حالة قد تكون ذات دلالات ودروس مهمة بالنسبة لمصر.

"الثورات الديمقراطية" ومراحل التحول "المتفق عليه"

إن أسطورة السفينة التي يتم بناءها في عرض البحر تؤدي بنا إلى توقعات عظمية. ومن ثم، يتطلب وضع دستور جديد إنشاء مجالس خاصة والحصول على مشورة الخبراء وعقد مداولات ونقاشات جماهيرية وإقرار شعبي. وبعد وضعه، يجب أن تأخذ التعديلات مسارا مختلفا عن التشريعات العادية مثل الاستفتاء. ومن ثم، هناك اختلاف بين صنع القوانين العادية والعليا. لكن الدساتير يجب ألا تعامل بطريقة رومانتكية. فالثورات الديمقراطية تطرح قطيعة جوهريّة مع الماضي. قد تعلن الدساتير تبني تلك الثورات عن طريق تبجيل المثل الديمقراطية أو الاعتراف بالجماعات التي كانت مقصاة في السابق أو حماية حقوق المواطنين أو منع العسكر من الانخراط في السياسة. وبدون قطيعة حقيقية مع الماضي، سيفتقر الدستور إلى الشرعية. لكن التغيير لو كان جذريا أكثر من اللازم قد يؤدي إلى تنفير أولئك القادرين على تعطيل عملية التحول مما ينتج عنه "ثورة دائمة". على الجانب الآخر، تميل عمليات التحول المتفق عليها إلى تقييد التغيير. في إسبانيا مثلا، لم تحدث ملاحقة للنظام القديم بسبب الانتهاكات التي ارتكبوها ولم تتم إقالة الموظفين العموميين من مناصبهم ولم تنتهي الملكية. وقد ضمن نظام الحكم الذاتي لأقاليم الدولة ونظام التمثيل النسبي في الانتخابات قدرا من التأثير السياسي لمعظم اللاعبين السياسيين. لم يكن التحول الديمقراطي في إسبانيا ثورة لكنه كان المقابل الموضوعي للحرب الأهلية.

لكن كلا النوعين من التغيير يجب أن يواجهها السؤال المتعلق بكيفية قيام الأغلبية بالحكم بطريقة دستورية. عندما ينقسم الشعب، تكون الحكومة المشكلة من الأغلبية المنتخبة أقرب للمثال الديمقراطي من حكم الأقلية. وينطبق هذا المبدأ في أقوى أشكاله بعد خبرة حكم الأقلية. لقد فكر الاشتراكيون أنهم بتحقيق الأغلبية في البرلمان سيتمكنون من وضع تشريعات تحقق العدالة الاجتماعية. ونظر القوميون المعادون للاستعمار إلى غياب العدالة على أنه حكم الأقلية الأجنبية. وتساءلت النساء لم يحرم حقوقهم السياسية على اعتبار أنهم (قد يكن) أكثرية بحكم الواقع لا بحكم القانون. لكن التحول الديمقراطي عادة ما يصبح محدودا بسبب الحلول الوسط التي تؤثر على حكم الأغلبية. كان الديمقراطيون الاجتماعيون في فنلندا أول حزب اشتراكي يفوز بالأغلبية البرلمانية في ١٩٠٦، لكن الأحزاب غير الاشتراكية تمكنت من إنجاح رئيس قوي بعد الحرب الأهلية في ١٩١٨. في جنوب أفريقيا، أرادت الأقلية البيضاء أن يتضمن الدستور ضمانات تحصنها من الإقصاء عن طريق الأغلبية المنتخبة. لكن المؤتمر الوطني الأفريقي طرح أن الشرعية لن تكون إلا بصياغة الأغلبية للدستور وإقرارها له. وتمثل الحل الوسط في أن

تحكم المحكمة الدستورية على الدستور. وبالفعل تم إقرار الدستور عام ١٩٩٧ بعد مراجعته استجابة لآراء المحكمة (روزنفيلد Rosenfeld ٢٠١٠ و ٢٠١١).

يجب أن تحمي الدساتير الديمقراطية الحريات والحقوق العامة بالنسبة لمن هم خارج الأغلبية. ومن التحديات الماثلة أن يتم ضبط الحكومات الإسلامية المنتخبة بشكل ديمقراطي عن طريق وسائل الضبط والتوازن الفعالة، وذلك حتى لا تؤدي الأنظمة الدستورية الجديدة إلى تأييد وجودهم في السلطة. ومن الوسائل المحددة في هذا الصدد وجود مجلس تشريعي آخر له بعض السلطات والتمثيل النسبي والبنود الدستورية التي تنص على حقوق الأقليات والحكم الذاتي للأقليات. ويمكن قبول هذه الحلول الوسط لعدة أسباب. فقد كان قبول نظام التمثيل النسبي في معظم أنحاء أوروبا مساومة معقولة بين الأحزاب الجماهيرية الصاعدة الساعية لزيادة التمثيل البرلماني عن طريق رفع الحد الأدنى للتمثيل من ناحية والنخب القائمة التي تريد نظام انتخابي يضمن لهم التمثيل في المستقبل من ناحية أخرى (ليبهارت ١٩٩١، ص ٧٥). لكن مثل هذه الحلول الوسط يمكن أن تعني أيضا الاستجابة للمبدأ القاضي بأن كل من يتأثرون بقرار ما يجب أن يشاركوا في صنعه سواء مباشرة أو من خلال ممثلينهم. إذن تؤدي الأنظمة الائتلافية والأنظمة متعددة الأحزاب والبرلمانات ذات المجلسين والتمثيل النسبي والنظم الفيدرالية إلى تخفيف تركيز السلطة بهذه الطريقة. لقد حمت المؤسسات التي تسهر على حماية الحقوق والحريات المدنية النخب التقليدية في الماضي، لكنها تحمي أيضا الأقليات والمناطق الأفقر والنساء والأحزاب السياسية غير القادرة على الفوز بالأغلبية.

وماذا عن هوية الأغلبية؟ بعد الحكم الملكي، مالت الدساتير الجمهورية في الشرق الأوسط إلى اعتناق أيديولوجية ما. وغالبا ما تكون الديباجة أو الفقرات التي تحدد طبيعة الدولة أو تقرر المبادئ الحاكمة لها مثل البيان التأسيسي أو المانيفستو. هذا البيان يمكن أن يفرض احترام الدستور - (ومن ثم الدولة). لكن الخطر يتمثل في تصور الدولة على أنها ملكية قسم معين من المجتمع حتى ولو كان قسما كبيرا. إن عملية الصياغة مهمة جدا. فبعد استقلال الهند على سبيل المثال، كان على حزب المؤتمر أن يرى كيف يمكن لدستور ١٩٥٠ الذي عبر عن شعور قوي بالهوية الوطنية أن يعزز الوحدة في مجتمع شديد التعددية. وفي موضوعين شديدي الأهمية تراجعوا عن تعريف الدولة بجماعة واحدة. المادة ٤٤، التي تنص على أن "الدولة ستسعى لوجود قانون مدني موحد في كل أرجاء الهند" وضعت في القسم الخاص ب"المبادئ الحاكمة لسياسات الدولة"، وهو ما كان أمرا غير مبرر. فتطبيقها ترك للبرلمان ومن ثم للمفاوضات بين الأحزاب. وأصبحت اللغة الهندية اللغة الرسمية للاتحاد (المادة ٣٤٣)، أما الانجليزية فتم النص على استخدامها في كل الأغراض الرسمية وهو ما يعكس الخلاف حول قيام الهوية الهندية على أساس الثقافة الهندوسية (ليرنر ٢٠١١ ص ١٤٠). أما الحل الوسط الذي تمثل في النص على أن يزداد استخدام اللغة الهندية بشكل تدريجي في الأغراض الرسمية فلم يتحقق أبدا، وبقت الانجليزية هي اللغة الأساسية للحكومة في ظل دستور اعترف أيضا باستخدام ١٤ لغة أخرى. (المصدر السابق، ص ١٤٥)

مجالات ثلاثة للسياسات

العلاقات المدنية العسكرية: إن التوتر بين حكم الأغلبية ومنطق حماية الحقوق المدنية في الدساتير واضح في هذا الصدد. ويعتبر تحقيق السيادة المدنية دليل على أن الأغلبية تحكم بالفعل. في أمريكا اللاتينية، لعب العسكر دورا قياديا في حروب الاستقلال. وكانت دساتيرهم الحديثة تميل للنص على وجود

قوات مسلحة وجودها سبق تبني هذه الدساتير. وظن العسكر أن عليهم حراسة الدساتير من السياسيين الفاسدين والدفاع عن الأمة من الأعداء الداخليين. وقد مكنتهم بعض النصوص الدستورية الغامضة من التهرب من سيطرة المدنيين عليهم (ريال Rial ١٩٩٣، ص ٢٤٧). وحتى في أيامنا هذه، يمكن قراءة الكثير من النصوص الدستورية بطريقة ترحب بتدخل العسكر في السياسة وربما أيضا الانقلابات الدستورية. دستور جمهورية الدومينيكان ينص على أن الجيش "خاضع أساسا" للسلطة المدنية. ودستور بوليفيا الصادر عام ٢٠٠٨ يعتبر الجيش "خاضع وتابع للقانون ولا يدخل في الخلافات السياسية" لكنه يضمن "استقرار الحكومات القائمة بشكل شرعي". في هندوراس، كانت مهمة الجيش الدفاع عن "النظام واحترام الدستور ومبدأ التصويت الحر وتداول رئاسة الجمهورية". واستخدم الدستور لتبرير عزل الرئيس زيلايا في ٢٠٠٩ الذي أقال رئيس هيئة الأركان. أقلية من دساتير أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وشيلي والمكسيك وأوروغواي) لا تعطي العسكر أي دور أو مجرد دور محدود (ورادا Wirada وكولينز Collins ٢٠١١، ص ٤ - ٥).

يتم الحفاظ على السيادة المدنية عندما تكون الديمقراطية قائمة على المؤسسات (شيلي وكوستا ريكا وأوروغواي) وعندما لا يكون الاستياء من الحكومة منصبا على فرد واحد وعندما يكون هناك سلام داخلي (المصدر السابق، ص ١١). لكن نمط التحول قد لا يحدد النتيجة. في بيرو حيث تأثرت الجمعية الدستورية بالجيش، بقت الامتيازات التي يتمتع بها الجيش تجثم على البلاد. أما في الأرجنتين مكنت التدخلات التي لم تحظى بالشعبية الحكومات الديمقراطية من جعل الجيش جيشا مهنيا إلى حد كبير. وفي أوروغواي تم تجاهل الامتيازات الخاصة التي طالب بها الجيش أثناء فترة التحول في ١٩٨٣ - ١٩٨٤، لكن الجيش بقا مستقلا في حركته. في ١٩٨٩، ساند الجمهور بالفعل عفا عمن ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان بعد أن استخدم معارضو هذه التسوية فقرة في الدستور لعمل استفتاء شعبي عليها (أجورو Agüero ١٩٩٧، ص ١٨٣ - ١٨٥). وفي البرازيل التي عاشت تحت الحكم العسكري من ١٩٦٤، بقا العسكر مستقلون تحت دستور ١٩٨٨. فتقلد العسكر ستة مناصب وزارية، وشغلوا موقعا مهيما في مجلس الأمن القومي National Security Council وهيئة المعلومات الوطنية National Information Service (وهي الهيئات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحكم الدكتاتوري). ورغم ذلك، وفيما يتعلق بقوانين العمل وميزانية الجيش، صار الزعماء المنتخبون يتحركون بناء على ما يفضلونه وأصبح الجيش مدركا لأن أي أساليب تعتمد على القهر لن تحظى بشعبية فور أن صارت العملية السياسية الانتخابية العادية تعمل بانتظام (هانتر Hunter ١٩٩٥). يؤثر نمط التحول على توازن القوى في البداية لكن أثره كان أقل بكثير وأقصر عمرا مما كانت الآراء السائدة تقترح (المصدر السابق، ص ٤٣٩).

إن كانت السيادة المدنية هي الغاية، قد تكون الاستقلالية هي الوضع الأساسي حينما يعتبر العسكر أنفسهم خدمة وطنية وليس سلطة وسيطة (سلطة رابعة في الحكومة تقوم بالتوسط بين الأحزاب والهيئات الحكومية عندما تنهار العلاقات) كما في دساتير البرازيل القديمة (ورادا وكولينز ٢٠١١، ص ٧). وتعتبر الرقابة البرلمانية على الميزانيات والترقيات وعمليات التعيين والتجنيد العسكرية ضعيفة بشكل جوهري. قد يذعن الرؤساء لمطالب العسكر أكثر من البرلمانات. في كل من تايلاند والفلبين، كان من اللازم إقناع العسكر بأنه لن يحدث انتقام بسبب أخطاء الماضي وطمأنتهم على وجود دور تجاري لهم في المستقبل حتى يوافقوا على عملية التحول نحو الديمقراطية (كروتش Crouch ١٩٩٧، ص ٢٢١). بعد عام ١٩٨٧، نص دستور الفلبين على "ألا يشارك أي فرد من القوات المسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة حزبية سياسية ما عدا التصويت"، لكن انتخاب اللوئات المتقاعدتين في الحكومة استمر، ولا يزال الجيش يمتلك

مصالح تجارية هائلة. في تايلاند، حيث السيادة المدنية ليست متجذرة وراسخة حدث انقلاب منحهم صلاحيات دستورية أكبر في ٢٠٠٦.

الدين: يمكن أن يبين التحليل المقارن للدساتير كيف ترى الدول علاقتها الرسمية بالدين، وإلى أي درجة تعتبر التدخل في الشؤون الدينية من حقها، وإلى أي درجة تعترف رسمياً أو تقر بوجود الأديان والمنظمات الدينية (ماديلي Madeley ٢٠٠٣، ص ١٣). إن الفصل التام بين الدولة والكنيسة أمر نادر. فقد وجدت إحدى الدراسات التي تناولت "الأنظمة الديمقراطية المتطورة" أن خمسة منها فقط علمانية و٢١ منها ملتزم بأديان ما و١٤ منها ملتزم بدين واحد فقط. ونظراً لأن الكنيسة الكاثوليكية هيئة عالمية (وتريد أيضاً أن يكون التعليم متحرراً من سيطرة الدولة)، كان الفصل بين الدولة والكنيسة موضوعاً رئيسياً. الكنائس البروتستانتية كنائس وطنية تخضع للدولة، ومن ثم فالمساواة الدينية هي الموضوع الأساسي. في بعض الحالات أحادية الثقافة (اليونان وأيرلندا وبولندا)، تمثل السؤال فيما إذا كان من الممكن للمرء أن يكون جزءاً من الأمة دون أن ينتمي لدين الأغلبية. وشهدت مرحلة ما بعد الشيوعية ازدياداً لتأثير الدين في الدساتير الوطنية في الدول التي كانت تابعة للدولة العثمانية فيما مضى مثل بلغاريا وهو ما أثر على العلاقات مع الأقليات الدينية.

تعتبر اليونان التي تنتمي الأغلبية الساحقة فيها لدين واحد حالة شديدة الدلالة. فدستورياً، تعتبر الأرثوذكسية هي "الدين الغالب" (يشترط ذكر الانتماء الديني في بطاقات الهوية). ويعني التسامح مع الأقليات أن الدولة في اليونان قائمة على أساس رسمي وليس جماعي (تقوم الدولة بتعيين المفتين كموظفين عموميين وينظم قانون الدولة الشؤون اليهودية). والحرية الدينية مقيدة: (إنشاء أي مبنى ديني يتطلب موافقة المطران الأرثوذكسي). التربية الدينية دراستها إلزامية، وقد حكمت المحكمة الدستورية ذات مرة ببطلان تخفيض ساعات التربية الدينية، وبدء من عام ١٩٩٥ أصبحت موافقة أولياء الأمور شرطاً ضرورياً لكي يخرج الأطفال من فصول التربية الدينية (مافروجورداتوس Mavrogordatos ٢٠٠٣). من اللازم ملاحظة أن الحرية الدينية ليست مسألة قانونية فحسب، فالتداخل بين الدين والدولة قد يكون حقيقة اجتماعية. لا توجد كنيسة رسمية في أيرلندا، لكن الانقسامات التاريخية العميقة جعلت الكاثوليكية ديناً قومياً. وقد تمت إزالة مكانتها الدستورية "الخاصة" كدين "الأغلبية العظمى من المواطنين" في عام ١٩٧٢ بعد أن بدأ الصراع مع أيرلندا الشمالية.

يمكن أن تتغير مكانة الدين بفعل عمليات التحول الديمقراطي. في إسبانيا، قاومت الكنيسة الكاثوليكية التي كانت متورطة مع النظام السلطوي ذلك الفصل لكنها لم تكن تريد العودة للماضي. وتنص المادة ١٦ من الدستور على "ألا يوجد للدولة دين رسمي"، وعلى السلطات العامة أن تأخذ في الاعتبار المعتقدات الدينية للمجتمع الإسباني وأن تحافظ على علاقات تعاون جيدة مع الكنيسة الكاثوليكية والطوائف الأخرى. وبقي هذا الحل الوسط موضوع للنزاع بسبب التنافس بين الأحزاب اليسارية واليمينية، لكن الكنيسة دافعت عن أهدافها من خلال النفوذ السياسي وليس الدستور. وكانت الحريات الدينية محمية. في بولندا، تشير ديباجة الدستور إلى أمة تتكون ممن يؤمنون بالله ومن لا يشاركونهم هذا الاعتقاد لكن مع "احترام القيم العامة النابعة من مصادر أخرى". كانت الكنيسة تريد أن يعترف الدستور بدورها في مقاومة الشيوعية، لكن الأقليات خافت من وجود كنيسة وطنية. اشترط الدستور أن يتم تحديد العلاقات مع الكنيسة الكاثوليكية مع الفاتيكان. ونتج عن هذا حرية نسبية (المادة الخامسة تلزم الدولة بالدفاع عن الحقوق الدينية)، لكن التعاليم الكاثوليكية منعكسة في العديد من مجالات السياسة (مثل الإجهاض على

سبيل المثال). يمكن أن يقال إن إسبانيا تقف على مسافة معقولة مبنية على مبادئ معينة من الأديان لكنها ليست محايدة بينهم جميعا (أندرسون Anderson ٢٠٠٣).

العلاقات بين السلطة التشريعية والتنفيذية: إن أنقى نموذج للأنظمة الرئاسية (باستخدام نظام انتخابي قائم على الأغلبية) هو الولايات المتحدة. أما دول أمريكا اللاتينية، حيث تمت مأسسة الزعامات الكاريزمية بعد الاستقلال، فتميل إلى المزج بين الرئاسة وأنظمة التمثيل النسبي. ومعظم الدول الأوروبية الصغيرة فتمزج بين التمثيل النسبي والأنظمة النيابية، أما المملكة المتحدة ففيها نظام برلماني مع نظام انتخابي قائم على الأغلبية (ليبهارت ١٩٩١، ص ٧٤). تؤدي الأنظمة الرئاسية (انتخاب رئيس السلطة التنفيذية مباشرة لمدة معينة) إلى وجود قادة محددين واستقرار في السلطة التنفيذية وشرعية شعبية. أما الأنظمة البرلمانية فأكثر مرونة، حيث يمكن إقالة رئيس الوزراء عن طريق التصويت بسحب الثقة وهو ما يجعل المشكلات المتعلقة بخلافته قليلة لأن القائد الجديد يأتي غالبا من داخل الأغلبية البرلمانية. وليس من السهولة التلاعب بالقواعد الدستورية لجعل السلطة التنفيذية أكثر هيمنة. في الشرق الأوسط، غالبا ما أساءت السلطة التنفيذية استخدام سلطاتها بصالح النخبة الحاكمة" في ظل ضعف الرقابة البرلمانية. يوصي شولز Scholz بأن يكون رؤساء الحكومة في حاجة لثقة البرلمان فقط، وأن يُمنع الرؤساء من إصدار مراسيم بقوانين. لكن الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية يمكن أن تستجيب للمطالب الديمقراطية وأن تكون متسقة مع تقليد انتخاب شخصية قيادية على رأس الدولة (شولز ٢٠١١). يوصي آخرون بالنموذج البرلماني على أساس أن الائتلافات ستقيد من هيمنة حزب واحد وتشجع الوصول لحلول وسط بين الأطراف المختلفة وتشجع الأحزاب الصغيرة وتسمح بمرونة وقت الازمات (أكرمان ٢٠١١). وهذا يتطلب استخدام نظام التمثيل النسبي في الانتخابات.

تبني العديد من دول الكومنولث المستقلة نظاما شبه رئاسي لأن النظم الشيوعية كانت تقسم الحكومة بين البرلمان والسلطة التنفيذية (التي يديرها الحزب الشيوعي). هناك أكثر من ستين دولة يوجد بها رئيس منتخب شعبيا لفترة محددة بجوار حكومة ورئيس وزراء مسئولين أمام البرلمان (إلجي Elgie ١٩٩٩). وقد نشأت هذه الأنظمة بسبب أزمات الخلافة أو ضعف الحكومات البرلمانية أو الحاجة لآليات الضبط والتوازن أو مراحل التحول التي يلعب فيها الرؤساء دورا مهما. يعتقد البعض أن هذه الأنظمة تجمع بين أفضل ما في النظامين، وآخرون يرون أنها توفر التوجيه الرمزي والتطبيق الفعال الذي يوفره النظام الرئاسي الكامل. فلو قام الرئيس بتعيين رئيس وزراء دون موافقة البرلمان، قد ينشأ صراع بين الشرعيات المتنافسة. ويمكن أن يشجع الانقسام في الحكومة العسكر على التدخل. وقد شهدت أوروبا فيما بعد الشيوعية الكثير من الصراعات داخل السلطة التنفيذية ازدادت سوءاً عندما كان للرئيس صلاحيات دستورية تمكنه من عزل رئيس الوزراء (سيديليوس Sedelius وإيكمان Ekman ٢٠١٠). هل توفر مدد الرئاسة الثابتة الاستقرار أم تشجع الرؤساء على الحكم بتعسف؟ في هذا الصدد، يلعب الدستور دورا مهما. إن عدم الاستقرار أكثر ارتباطا بوجود رئيس قوي عن الأوضاع التي توجد فيها ترتيبات أكثر توازنا للسلطة التنفيذية. لكن خبرة "التعايش" الفرنسية (حينما يتحرك توازن القوة بين الرئيس ورئيس الوزراء بطريقة لا ينص عليها الدستور) اعتمدت على قوة الأحزاب ووجود أغلبية في البرلمان. إن القواعد والممارسات التي يتم تبنيها وقت تأسيس النظام تميل إلى الاستمرار. ومن ثم، يبرز السؤال حول كيفية الاستفادة من الدستور في منع هذه الأنظمة من التطور نحو أنظمة رئاسية متطرفة يتم فيها اللجوء للاستفتاءات الشعبية كثيرا. لا تنشأ هذه المشكلة عندما يكون دور الرئيس شرفيا فحسب.

الحالة التركية

منذ صدور الدستور العثماني في ١٨٧٦، أصبحت لحظات التحول التاريخية في تركيا مرتبطة بدساتير جديدة: الثورة في ١٩٢١ والجمهورية في ١٩٢٤ والانقلاب في ١٩٦١ و١٩٨٢. هذه الوثائق الدستورية منحت الدولة طابعاً غربياً لكنها عكست الميل الإقليمي لاستخدام الدساتير كإعلان للسيادة الوطنية والتعبير عن المبادئ الأيدلوجية وتوفير مسارات واضحة للسلطة (براون Brown ٢٠٠٢). فبينما كانت الرغبة في منع تكرار انتهاكات الماضي هي الحافز وراء دستور ١٩٦١، تم تنظيم السلطة بشكل عام بطريقة لا تقيد تصرفات القادة السياسيين. وتختفي الاستمرارية وراء التغيير. فقد حدث التحول نحو الانتخابات الديمقراطية بعد ١٩٤٦ في ظل الدستور القائم. يمكن التعبير عن هذا الوضع بالاعتمادية على المسار حيث ينتج عن الثقل التراكمي لخيارات الماضي استمرارية أمور كثيرة من الماضي للحاضر مثل هيمنة السلطة التنفيذية والطابع المركزي للدولة والانضباط الحزبي الشديد. ومن الموضوعات الثابتة والمستقرة في تركيا النظام العلماني (كسمة أساسية للدولة) وهيمنة السلطة التنفيذية ودور الجيش. ومن الأمور البارزة التي تعتبر محل انتقاد كبير، هناك انتهاكات حقوق الإنسان والمركزية المفرطة والفسل في تعريف السمة التركية بطريقة متسامحة مع الأقليات. ولم ينجح أي من منهج الاعتماد على آليات التوازن والضبط في عام ١٩٦١ أو "الديمقراطية الموجهة" في عام ١٩٨٢. إن إمكانية كتابة دستور جديد هذا العام تتبع عملية تخندق حزبي تمكن فيها حزب مهيم له أيدلوجية موجهة من السيطرة التدريجية على مؤسسات الدولة.

قد تكون تركيا نموذجاً مثالياً على خلط عناصر غالباً ما ينظر لها على أنها غير متسقة (الجيش والانتخابات، الإسلام والعلمانية، الرئيس والبرلمان) في ظل نظام دستوري يسمح لها بالتعايش جنباً إلى جنب ويسمح بتغيير علاقتها ببعضها (أولجن Ülgin ٢٠١١). "التعايش" في فرنسا ضروري عندما يكون الرئيس مضطراً لتعيين رئيس وزراء من حزب آخر غير حزبه. لكن توازن القوى يتغير وعندما يكون لدى رئيس الوزراء أغلبية متينة، تصبح السلطات التي في يد الرئيس أقل مما ينص عليه الدستور. ويتراوح النظام بين فترات الحكم الفعال وفترات الأزمة كما يحدث في تركيا. من مظاهر التعايش في تركيا إعادة تعريف العلاقة بين الإسلام والدولة بشكل تدريجي، وكأنه ميثاق يتطور ببطء وليس بشكل ثوري. وهذا يطرح السؤال حول ما يمكن هذه العلاقات من التطور في ظل القواعد الدستورية - من خلال النضالات التي تتم داخل مؤسسات الدولة وليس من خلال العصيان المدني. وتعتبر نزاهة وحرية الانتخابات أمراً حاسماً نظراً لأنها آتت بأحزاب مختلفة إلى السلطة التنفيذية، حيث دعم الجمهور مراراً مرشحين وسياسات من خارج النخبة العلمانية. ومن الأمور المهمة في هذا الشأن أن الدولة نفسها لم تكن علمانية تماماً. هناك عاملان سمحا بحدوث تطور دستوري في ظل دستور سلطوي. العامل الأول هو المفهوم العام للديمقراطية باعتبارها "بلوغ معايير الحضارة المعاصرة". العامل الآخر هو التداخل بين القانون الدستوري والقانون القائم على الاتفاقيات في سياق التكامل الأوروبي. فكل منهما يوفر إطاراً قانونياً يمكن للعلاقات أن تتطور داخله.

لقد شهد التعايش تغير تلك المجالات في علاقتها ببعضها. فقد حاول دستور ١٩٨٢ حماية التوجه الأتاتوركي وقوى من سلطة الرئاسة كما فعل دستور ١٩٦١ الذي مهد أيضاً لدور قوي للمحكمة الدستورية. كذلك، عزز دستور ١٩٨٢ بشدة دور مجلس الأمن القومي. وحتى وقت قريب، سمحت قدرة الرئيس والمحاكم على منع تآكل المبدأ العلماني للجمهور بأن يطمأن حيال حكم حزب العدالة والتنمية. لكن توازن القوى تغير بشكل حاسم، فـ ١٠٪ من كبار ضباط الجيش يحاكمون حالياً. لم يحدد نمط التحول (في

١٩٨٢) النتائج. وأثناء الأزمة الدستورية التي حدثت في ٢٠٠٧، تمكن حزب العدالة والتنمية من استخدام الدستور (وحكم الأغلبية) لتبرير انتخاب عبد الله جول بشكل مباشر لمنصب الرئاسة بعد أن رفضت المحاكم قيام البرلمان بترشيحه. لقد أدى إلى إبراز الصراع حول طبيعة الدولة لكنه وقع في مناخ أصبح فيه استخدام أساليب الإكراه أقل قبولاً على المستوى الشعبي. يجمع النظام في تركيا بين سمات النظام الرئاسي وشبه الرئاسي والبرلماني بأسلوب تهجين، وتشكل التعايش فيه عن طريق التداخل بين القواعد الدستورية والسياسة الحزبية والشرعية الانتخابية. ويتمثل السؤال في كيفية توفير أساس دستوري لهذه الإمكانيات وتحت أي ظروف يمكن للرؤساء أن يقفوا في وجه العسكر.

جدول: دساتير قد تكون مفيدة في مجالات مختلفة

الدستور	المجال	سمات محددة
الأرجنتين ١٩٩٤/١٨٥٣	العلاقات المدنية العسكرية	عدم ذكر العسكر
البرازيل ١٩٨٠/التعديل عام ٢٠١٠	العلاقات المدنية العسكرية	احترام امتيازات العسكر
شيلي ١٩٨٠/عُدل في ٢٠٠٠	العلاقات المدنية العسكرية	تمت إزالة الامتيازات الخاصة في ٢٠١٠
فنلندا ١٩١٩، ٢٠٠٠	النظام شبه الرئاسي	دور قوي للرئيس في السياسة الخارجية حتى عام ٢٠٠٠
فرنسا ١٩٥٨	النظام شبه الرئاسي	التعايش
اليونان ١٩٧٥	الدين	الدين الوطني عدم وجود دور للجيش في الدفاع الداخلي
الهند ١٩٥٠	الدين	التعددية اللغوية الفيدرالية
أيرلندا ١٩٣٧	الدين النظام شبه الرئاسي	الدين الوطني المبادئ التوجيهية الوضع الشريفي للرئيس
الفلبين ١٩٨٧	العلاقات المدنية العسكرية	فقرات شاملة بخصوص العسكر حظر انخراطهم في السياسة الحزبية
بولندا ١٩٩٧	الدين	وطني وديني
جنوب أفريقيا ١٩٩٧		الالتزام القوي بالمساواة
أسبانيا ١٩٧٨	الدين العلاقات المدنية العسكرية	حل وسط بخصوص العلمانية نظام استقلالية الأقاليم
تركيا ١٩٦١، ١٩٨٢	العلاقات المدنية العسكرية نظام شبه رئاسي الدين	العلمانية دور قوي للجيش مواد في الدستور لا يمكن تعديلها
ألمانيا الغربية ١٩٤٩		القانون الأساسي مواد في الدستور لا يمكن تعديلها المحكمة الدستورية

توصيات

القضية الأولى هي ما إذا كان صياغة وإقرار الدستور يقتضي ما هو أكثر من إسهام الأغلبية. ونظرا لأن الاستفتاءات عادة ما تقتضي الأغلبية، يجب وضع عناصر الإجماع أثناء عملية الصياغة. قد تستمر أنماط التداخل في هذه المرحلة إلى ما بعد اللحظة المتعلقة بالدستور (براون ٢٠١١، ص ٩)، ويمكن للمشاركة الواسعة أن تخلق شعورا بالولاء لهذه الوثيقة. يمكن تكليف سلطة قضائية ما بتقييم اتساق الوثيقة النهائية مع المعايير القضائية أو مجموعة من المبادئ الجوهرية المتفق عليها قبل الصياغة. وقع عبء الصياغة في تركيا على لجنة تسوية برلمانية مكونة من أربعة أطراف، لكن حدثت أيضا مشاورات مجتمعية واسعة (على مدار أكثر من عام كامل). ونظرا لأن دساتير الشرق الأوسط تميل لتعريف طبيعة الدولة يجب توضيح مصدر السيادة. كان دستور فنلندا ١٩١٩، حيث عمل النظام بطريقة شبه رئاسية، ينص على أن "سلطات الدولة مصدرها الشعب الذي يمثل البرلمان". وعندما تدخل الهيئتان في صراع، يسود البرلمان. صدر دستور معدل في ٢٠٠٠ وأضعف بشدة مؤسسة الرئاسة، ونص أيضا على أن الديمقراطية "تتضمن حق الفرد في المشاركة والتأثير في تنمية المجتمع وظروف معيشته".

القضية الثانية هي تحديد حقوق من تحتاج ضمانات قوية. إن الغموض بشأن وضع العسكر أو جعلهم "حماة الدستور" بدلا من "خاضعين للدستور" كان مسألة إشكالية في أمريكا اللاتينية. ومنع الانخراط في العمل السياسي الحزبي (أي ما يتجاوز التصويت) كان فعالا في الفلبين، بينما لم يستخدم الجيش في تركيا نصوص الدستور (مقابل الإعلام) لمعارضة حزب العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٥. وتعتبر القوة الانتخابية عامل أساسي هنا. لكن يبقى الجيش التركي مستقلا إلى حد كبير (جورسوي Gürsoy ٢٠١١). وتقتصر حالة البرازيل أن سيطرة المدنيين على الميزانية العسكرية ممكنة حين يكون تخصيص الموارد متسقا مع توجه الناخبين وقت السلم، بينما سمح دستور أوروغواي بإجراء استفتاء على إصدار عفو على انتهاكات الماضي بعد مرحلة التحول (أجورو ١٩٩٧). ويتمثل السؤال في كيفية تمكين الرؤساء من مواجهة العسكر. كذلك يجب على الدستور حماية النساء والأقليات الدينية. تمكن الأقليات المسيحية في تركيا من حماية مصالحها (بل والاعتراف بها كأقليات) أكثر من الأكراد بسبب وضعهم وفقا لاتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣. وفي أوروبا ما بعد الشيوعية، تم تسمية الأقليات صراحة بالأقليات القومية. وبالنسبة لحقوق النساء، يجب أن تتسق النصوص المتعلقة بحقوق الأقليات مع المعايير الدولية. ويجب أن لا تكتفي الوثيقة الدستورية بمجرد ذكر تساوي حقوق النساء والرجال كمواطنين وأن توسع من نطاق المواطنة المتساوية ليشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن ينتج عن تغيير أسس الانتخاب في المجلس الثاني في البرلمان المزيد من التمثيل للنساء والأقليات. وسواء كان القبول الحالي للشيعة باعتبارها مصدر التشريع متسقا مع حقوق الإنسان أم لا (براون ٢٠١١، ص ٢٨)، يمكن أن تشكل تلك التطلعات جزءا من قسم خاص بالمبادئ التوجيهية التي توفر إرشادات للبرلمان لكنها لا تكون موضوعا للتقاضي.

ترتبط الدساتير بالبيئة الاجتماعية بطرق مختلفة. فقد تتخذ منهاجاً مناهجا يعبر عن عدم الرضا بالعلاقات الاجتماعية القائمة مثل التزام تركيا بالعلمانية تحت حكم أتاتورك. لكن الدساتير قد أخذت أيضا منهاجاً مبالا للقبول بما هو قائم فتعبر عن الرضا عن العلاقات الاجتماعية القائمة مثل دستور أيرلندا ١٩٣٧ الذي تبدأ ديباجته "بسم الثالوث الأقدس". وتعتبر المواد الأربعة الأولى من دستور تركيا ١٩٨٢ التي تحدد طبيعة الدولة وديباجة الدستور الأيرلندي عفا عليها الزمن (جاكوبسون ٢٠١٠، ص ٢٢-٢٣). لكن تلك المواد في دستور تركيا غير قابلة للتعديل، بينما حكمت المحاكم الأيرلندية أن أي جزء في

الدستور يمكن تغييره عن طريق الاستفتاء. وتعتبر المواد غير القابلة للتعديل مشكلة. فالدستور الممكن تعديله بتشريع عادي يمكن التلاعب به بسهولة، لكن وجود نصوص لا يمكن تعديلها بتاتا يجعل التكيف مع التغيرات الاجتماعية أمرا صعبا. ويتمثل الحل الوسط في اشتراط أغلبية خاصة في البرلمان لعمل التعديلات أو اشتراط القيام باستفتاء شعبي.

على الأرجح سيكون الاختبار الأصعب في مجال العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية. فوجود رئيس شرعي له وظائف دستورية محددة صراحة أمر متسق مع الحكم البرلماني. أما إعطاء الرئيس الحق في اختيار الحكومة وعزل رئيس الوزراء وصلاحيات واسعة في التعيين في الأجهزة الحكومية أمر مختلف. تعتبر الأنظمة الرئاسية الوزارية التي تكون فيها صلاحيات الرئيس الدستورية مقيدة ولا تتضمن الحق في عزل رئيس الوزراء دون موافقة البرلمان من البدائل المتاحة. ومن الضروري عمل تحليل مقارن لكيفية نجاح الدساتير في منح تحول الأنظمة إلى أنظمة رئاسية بإفراط. في فنلندا، كان انتخاب الرئيس من قبل البرلمان ولمدتين مختلفتين (سبع سنوات للرئيس وخمس سنوات للبرلمان) أمرا ناجحا. من الواضح أن الدساتير تتداخل مع السياسات الحزبية والقانون الانتخابي في تشكيل النتائج. وقد طور الفنلنديون والفرنسيون مفاهيم واضحة لأنظمتهم. وتوضح تجربة الجمهورية التركية التي بدأت بحكومة برلمانية لكن دور رئيس فيها ازداد مع الوقت أن القواعد الدستورية تتبع الممارسة وليس العكس.

وأخيرا، إن كان من اللازم أن تسمح الدساتير بحدوث تطور دستوري يندر أن يحسم هذا في عملية الصياغة. فغالبا ما تؤجل القرارات المهمة لا أن تحسم. في بعض الأحيان، لا يحسم أسلوب تبني الدستور النتائج. فالعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يحكمها ما هو أكثر من القانون. فقد اكتشفت المحاكم الأمريكية حقوقا غير مذكورة (غير منصوص عليها بالتحديد) في دستور مكتوب منذ قرون مضت. وتغير معنى حقوق الأقليات في أوروبا من التركيز على عدم التمييز إلى الحق في إظهار الثقافات وممارستها. كذلك تتطور الدساتير بالحوار مع العالم الأوسع، فأحيانا تتبنى الاتفاقيات والبروتوكولات ومعايير حقوق الإنسان و"مبادئ القانون الدولي". يعني هذا أن وجود وثيقة ما لا يعني أن يكون دستور أي دولة نطاقه مماثل لتلك الوثيقة (مورفي Murphy ١٩٩٣، ص ١٠). إن ديباجة الدستور المجري التي أصبحت قانونا في ١ يناير ٢٠١٢ تقرر أن يبقى دستور المجر التاريخي قائما. لكن هوية ذلك الدستور وكيفية تفسيره غير منصوص عليها. وبالنسبة للدين، من المهم تحديد من المخول بتفسير تلك النصوص ومدى تحديد ذلك التخويل (براون ٢٠١٠، ص ٢٨). إن أمور مثل الالتزام بقيم متعارضة وحقوق الإنسان وقبول القانون الدولي والرقابة القضائية المستقلة يمكن أن تسمح بحدوث تطور دستوري مع الوقت. وقد تمكن صانعو الدستور من تخفيف الضغوط التي تفرضها لحظة كتابة الدستور والتفكير للمدى الطويل.

- Ackerman, B. 1997. 'The Rise of World Constitutionalism'. *Virginia Law Review* 83: 713.
- Ackerman, B. 2011. 'Parliament to the Rescue'. *Foreign Policy*, 3 March.
- Agüero, F. 1997. 'Toward Civilian Supremacy in South America'. In Diamond, Plattner, Chu, and Tien, *Consolidating the Third Wave Democracies*. Pp. 177-207.
- Anderson, J. 2003. 'Catholicism and Democratic Consolidation in Spain and Poland'. In Madeley and Enyedi, *Church and State*. Pp. 137-157.
- Brown, N. 2002. *Constitutions in a Non Constitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government*. New York.
- Brown, N. 2011. *Constitutional Rebirth: Tunisia and Egypt Reconstruct Themselves*. New York.
- Crouch, H. 1997. 'Civil-Military Relations in Southeast Asia'. In Diamond, Plattner, Chu, and Tien, *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*. Pp. 207-239.
- Diamond, L., M.F. Plattner, Y. Chu, and H. Tien (eds.). 1997. *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*. Baltimore.
- Elgie, R. 1999. 'The Politics of Semi-Presidentialism'. In R. Elgie (ed.), *Semi-Presidentialism in Europe*. Oxford. Pp.1-22.
- Elster, J., C. Offe, and U.K. Preuss (eds.). 1998. *Institutional Design in Post-Communist Societies: Rebuilding the Ship at Sea*. Cambridge.
- Gürsoy, Y. 2011. 'The Impact of EU-Driven Reforms on the Political Autonomy of the Turkish Military'. *South European Society and Politics* 16.2: 293-308.
- Greenberg, D., S.N. Katz, and M.B. Oliviero (eds.). 1993. *Constitutionalism and Democracy: Transition in the Contemporary World*. Oxford.
- Hunter, W. 1995. 'Politicians against Soldiers: Contesting the Military in Post Authoritarian Brazil'. *Comparative Politics* 27.4: 425-443.
- Jacobsohn, G. 2010. *Constitutional Identity*. Cambridge, Mass.
- Lerner, H. 2011. *Making Constitutions in Deeply Divided Societies*. Cambridge.
- Lijphart, A. 1991. 'Constitutional Choices for New Democracies'. *Journal of Democracy* 2.1 (Winter): Pp.72-84.
- Madeley, J.T, and Z. Enyedi (eds.). 2003. *Church and State in Contemporary Europe: The Chimera of Neutrality*. London.
- Madeley, J.T.S. 2003. 'European Liberal Democracy and the Principle of State Religious Neutrality'. In Madeley and Enyedi, *Church and State*. Pp. 1-23.
- Mavrogordatos, G. 2003. 'Orthodoxy and Nationalism in the Greek Case'. In Madeley and Enyedi, *Church and State*. Pp. 117-137.
- Murphy, W.M. 1993. 'Constitutions, Constitutionalism and Democracy'. In Greenberg, Katz, and Oliviero, *Constitutionalism and Democracy*. Pp.3-26..
- Rial, J. 1993. 'Providing for the Common Defense: What Latin American Constitutions Have to Say about the Region's Armed Forces'. In Greenberg, Katz, and Oliviero, *Constitutionalism and Democracy*. Pp. 235-349.
- Rosenfeld, M. 2010. *The Identity of the Constitutional Subject: Selfhood, Citizenship, Culture and Community*. London and New York.
- Scholz, P. 2011. 'Legal Aspects of the Political Change in the Middle East'. *Orient* 5: 11-19.
- Sedelius, T., and J. Ekman. 2010. 'Intra-Executive Conflict and Cabinet Instability: Effects of Semi-Presidentialism on Central and Eastern Europe'. *Government and Opposition* 45.4 (October): 505-530.
- Ülgin, S. 2011. *From Inspiration to Aspiration: Turkey in the New Middle East*. Washington D.C.
- Wirada, H.J., and H. Collins. 2011. *Constitutional Coups? Military Interventions in Latin America*. Washington D.C